توصيات الاستثمار الزراعي في مصر ودول حوض النيل

تمتلك مصر- مساحات زراعية كبيرة وواعدة للاستثمار الزراعي تصل إلى ٥ مليون فدان وتمتلك موارد مائية تكفي لزراعة ٣ مليون فدان منها.

تمتلك مصر بنية أساسية ضخمة للزراعات المروية ولا تعتمد على الزراعات المطرية ولذلك فلا توجد مخاطر كبيرة في الزراعة مثلما هو الحال في الزراعات المطرية في مواسم القحط والجفاف.

أن مصر- تمتلك الاستقرار والأمن وضمانات للاستثمار والتقدم التكنولوجي والطرق والمستشفيات الراقية والاتصالات الدولية وهي العوامل المهمة لجذب الاستثمار واستقراره.

من المناطق الواعدة للاستثمار الفوري في مصر زمام ترعة السلام بشرق وغرب قناة السويس بمساحة ٦٢٠ ألف فدان ثم الساحل الشمالي الغربي لزمام امتداد ترعة الحمام بمساحة تصل إلى مليون فدان ثم الزمامات الصحراوية للمحافظات المصرية بمساحات تتجاوز مليون فدان ثم المرحلة الأولى من توشكى بزمام ٥٤٠ ألف فدان من إجمالي مساحة ٣.٣ مليون فدان صالحة للزراعة بتوشكي ومستقبلا محور التنمية بالصحراء الغربية بزمام زراعي يصل إلى ١.٧ مليون فدان.

يفضل أن تسير أولوية للاستثمار الزراعي بالتوازي في مصر ودول حوض النيل بهدف سد الفجوة الغذائية التي تصل إلى ٥٥٪ من حجم غذاء المصريين ودول الحوض بزراعة الحاصلات الإستراتيجية المهمة التي نعاني جميعا من نقصها مثل القمح والذرة وبنجر وقصب السكر ومحاصيل الزيوت البذرية والفول والعدس

والقطن والأرز مع تقنين زراعة محاصيل الأعلاف وغيرها للتصدير.

يطبق فكر الاستثمار الزراعي المتكامل بإدخال التصنيع الزراعي في كافة المشروعات الزراعية لضمان الاستفادة الكاملة وزيادة اقتصاديات وجدوى الاستثمار الزراعي.

مصر تطبق فكر الزراعة الحرة ولا يوجد بها نظام التوريد الإجباري للمحاصيل الإستراتيجية وتشتريها الدولة من المزارعين بالأسعار العالمية.

توصيات الزراعة في دول الحوض:

السودان:

- تمتلك السودان ما يقرب من ٢٠٠ مليون فدان غير مستغلة زراعيا إلا نحو ٣٢ مليون فدان كاملة البنية الأساسية.
- لديها وفرة مائية ومطرية كبيرة
- لديها ثروة حيوانية كبيرة يمكن الاستفادة منها، ويمكن تنمية الاستثمار الزراعي بها لوفرة المراعي الطبيعية.
- استغلال مساحة من ١٠ – ١٥ مليون فدان بالزراعة المروية من أراضي الوفرة الزراعية في السودان يحقق أمنا غذائيا كاملا للعالم العربي خاصة لحاصلات: القمح – الذرة – الأرز – قصب السكر – الذرة الرفيعة – زيوت البذور – القطن – الأعلاف.
- العيوب: تستورد السودان نحو ٣٠٪ من احتياجاتها من الحبوب والقمح وبالتالي لا بد أن تصل أولا إلى حد الاكتفاء الذاتي منها وتبدأ بعدها تصدير الفائض حيث لا يمكن اقتلاع الطعام من أيدي الجائعين لتصديرها لدول المستثمرين – مشاكل الجنوب – القلاقل الأمنية في دارفور – عدم وجود ضمانات للاستثمار ممنوحة من الدولة ومعتمدة عالميا – عدم وجود وعود بالسماح بتصدير الحاصلات

المنتجة إلى دول المستثمرين.

هل يمكن أن تصبح السودان سلة غذاء العرب؟

تمتلك السودان ٣٠٪ من إجمالي الأراضي العربية القابلة للزراعة ومع ذلك تشكك منظمة الأغذية والزراعة والبرنامج الدولي لتسويق وتجارة السلع الزراعية في قدرة السودان على تحقيق الاكتفاء الذاتي للعرب من الغذاء على اعتبار أن السودان نفسها ما زالت تستورد ٣٠٪ من احتياجاتها من الحبوب من الخارج وبالتالي فإن أي تنمية زراعية ينبغى أن تصل بالسودان أولا إلى الاكتفاء الذاتي من الحبوب قبل أن تبدأ تصديرها إلى باقي الدول لأنه لا أحد يستطيع أن ينتزع الطعام من أيدي المحتاج أو الجائع خاصة أنه مُنتج من تربته الزراعية ومائه العذب وإلا أصبح الأمر استنزافا زراعيا وليس استثمارا. بالإضافة إلى ذلك فأن الزراعة في السودان ما زالت تعتمد على الزراعة المطرية بنسبة ٨٨٪ وهي زراعة بدائية إلى حد كبير ومتدنية الإنتاجية بالمقارنة بالزراعات المروية والدولية وبالتالي فإن السودان يحتاج إلى إنفاق استثمارات هائلة في تطوير البُنى التحتية لاستقبال الاستثمارات الزراعية خاصة في بُني الطرق والنقل والتسويق وإنشاء الترع والمصارف والتحول إلى الزراعة المروية وفي حال تحقيق **ذلك قد تتحول السودان إلى دولة مصدرة للحبوب ولكن ليس إلى حد تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء لجميع الدول العربية.**

ولعل مشكلة البُني الأساسية هي المشكلة الأكثر تعقيدا حاليا بين المستثمرين والحكومات من جانب وبين السودان من الجانب الآخر حيث يطالب المستثمرين أن تتحمل الحكومة السودانية تكاليف إنشاء الترع والمصارف للتحول من الزراعات المطرية إلى الزراعة المروية عالية الإنتاجية في حين ترى الحكومة السودانية أنها تخصص الأرض للمستثمرين بأسعار رمزية نظير أن يتم تطوير الزراعة السودانية وبالتالي فعليهم تحمل هذه التكاليف. ثم امتد الخلاف أيضا بين

المستثمرين وحكومات دولهم مطالبين بأن تتحمل حكوماتهم تأمين مخاطر الاستثمار في الخارج في حال حدوث أضرار باستثماراتهم أو مصادرتها أو انقلابات أو حركات تمردية أو أوبئة وخلافة إلا أن الحكومات ترى أن هذه الاستثمارات غير حكومية كما وأن المستثمر حر في اختيار الدولة التي يقوم بالاستثمار الزراعي بها خارج توجهات حكومته وبالتالي فليس هناك ما يبرر تأمين هذه الاستثمارات في الخارج إلا من خلال الجهود القنصلية والدبلوماسية لحماية حقوق مواطنيها في الخارج. كما اقترح القطاع الخاص بأن تتم الاستثمارات الزراعية في الخارج من خلال شراكة بين القطاع الخاص وحكومته تؤمن فيها الحكومات مخاطر الاستثمار الخارجي وتضمن أموال المستثمر ضد الأخطار نظير أن يقوم القطاع الخاص بتعظيم الأرباح وتوريد حصته من المحصول إلى دولته إلا أن الحكومات تخشى من أن تؤدي هذه الشراكة إلى تهور ورعونة في استثمار القطاع الخاص للأموال نتيجة لضمانة الحصول على التأمين في حال الخسارة. وبالتالي بدأت في الظهور فكرة الشراكة بين المستثمرين وحكومات الدول المضيفة لاستثماراتهم وهي حكومات السودان وإثيوبيا وتنزانيا وأوغندا والكونغو ورواندا وبوروندي ثم مالي والنيجر، ومن قارة آسيا تايلاند وكمبوديا والفلبين وبنجلاديش وتركيا بالشراكة في المحصول والزراعة إلا أن معظم هذه الدول راغبة فقط في استضافة الاستثمار الخارجي دون شراكة في المخاطر أو حتى الأرباح وتكفيها ما سيدخل خزانتها وانتعاش اقتصادياتها وأسواقها وكذلك العمالة المحلية التي ستستفيد العمل في هذه المشروعات.

جمهورية الكونغو الديمقراطية:

- تمتلك نحو ١٢ مليون فدان أراضي زراعية غير مستغلة.
- تتمتع بوفرة مائية كبيرة وأكبر نصيب للفرد من المياه في أفريقيا (٢٣٥٧٧م٣/ سنة).

- لديها ثاني أكبر مساحة غابات في العالم تبلغ ٢١٥ مليون فدان ويمكن الاستفادة من أخشابها والاستثمار فيها ومنها يصنع الورق وغيره .
- أراضيها خصبة وصالحة لزراعة: البن – الشاي – القطن – قصب السكر – الذرة – البقوليات – الكاكاو – الأرز – الكاجو – الذرة الرفيعة.
- العيوب: تفشي مرضي الإيدز وفيروس الإيبولا القاتلين.
- تحتاج إلى بنية أساسية كبيرة وتوفير مستشفيات وطرق وخطوط اتصالات.
- كثافة سكانية مرتفعة تبلغ حوالي ٦٣ مليون نسمة.

إثيوبيا:-

- تمتلك وفرة من الأراضي الزراعية القابلة للزراعة تصل إلى ٢٤ مليون فدان.
- لديها وفرة مائية كبيرة رغم الكثافة السكانية المرتفعة (٨٤ مليون نسمة).
- استقرار أمني لا بأس به.
- صالحة لزراعة البن – الذرة – القطن – قصب السكر – الأرز – البقوليات – الزيوت البذرية – القمح – الذرة الرفيعة.
- لديها ثروة حيوانية جيدة تصل إلى ٨٠ مليون رأس ويمكن الاستثمار في مجال الثروة الزراعية باقتصاديات جيدة.
- تحتل المرتبة الأولى مع السودان في أهمية الاستثمار الزراعي بها للحد من التغلغل الأجنبي والوجود لأكثر من خمسة عشر دولة أخرى.
- العيوب: لا توجد بنية أساسية زراعية للزراعة المروية – الصراعات الحدودية مع ارتريا والصومال.

تنزانيا:

- لديها استقرار كبير بالمقارنة بباقي دول حوض النيل.
- تمتلك أكثر من ٧٠ مليون فدان غير مستغلة زراعيا.
- تمتلك وفرة مائية كبيرة ونصيب مرتفع للفرد من المياه (٢٤٦٩ م٣/ سنة).
- أهم الزراعات: الأرز – القطن – الذرة – البقوليات – الخضروات – الشاي – البن – الكاكاو – زيت النخيل – الزيوت البذرية . لديها اكتفاء ذاتي من جميع الحاصلات ما عدا الحبوب.
- تمتلك ٨ مليون فدان غابات خشبية يمكن الاستفادة منها.
- العيوب: تحتاج إلى بنية أساسية كبيرة لإدخال الزراعة المروية حيث تعتمد على الزراعة المطرية فقط.
- فتحت الباب على مصراعية للاستثمار في مجال إنتاج الوقود الحيوي والطاقات الحيوية وحققت إنجازات كبيرة في ذلك بما توجَّها ريادة لهذه الزراعات في أفريقيا
- تحتاج بنية أساسية وطرق مواصلات وخطوط اتصال.

كينيا:

- تمتلك ١١ مليون فدان أراضي زراعية غير مستغلة
- تمتلك وفرة مائية لا ببأس بها ونصيب الفرد بها من المياه ٩٤٧ م٣/ سنة.
- أهم الزراعات البن – الشاي – الأرز – قصب السكر – الذرة – القمح – البقوليات – الذرة الرفيعة – الزيوت البذرية.
- لديها ثروة حيوانية لا بأس بها ويمكن الاستثمار في مجال تنمية الثروة الحيوانية على المراعي الطبيعية.

- لديها استقرار أمني وطرق جيدة ومواصلات وخطوط اتصالات.
- يمكن استيراد كافة احتياجاتنا من الشاي والبن منها بما يزيد من التعاون الاقتصادي والعلاقات الحميمة.

أوغندا

- تمتلك ٧ مليون فدان أراضي زراعية خصبة غير مستغلة.
- لديها وفرة مائية كبيرة ونصيب الفرد بها من المياه ٢٤٧٢ م٣/ سنة.
- أهم الحاصلات المناسبة للاستثمار الزراعي بها الأرز – الذرة – الذرة الرفيعة – البن – البقوليات – الشاي – الكاكاو – القطن – قصب السكر – الزيوت البذرية – الشعير.
- تمتلك ثروة حيوانية جيدة ويمكن تنمية الاستثمار الزراعي في هذا المجال.
- العيوب: الصراعات الداخلية بين القوات الحكومية وقوات جيش الرب.
- تفشي فطر صدا القمح المسمى بأسمها UG 99 والذي يحمل أول حرفين من كلمة أوغندا باللغة الإنجليزية Uganda وهو المرض الذي يسبب دمارا شاملا لمحصول القمح عند الإصابة به وقد تسبب خلال السنوات الخمس السابقة في تدمير المحصول تماما في اليمن والسعودية وإيران حتى أن إيران دخلت لأول مرة منذ أمد بعيد لاستيراد القمح المكتفية منه ذاتيا واحتلت المركز الرابع في الاستيراد العالمي بعد مصر والبرازيل ودول العملة الأوروبية الموحدة. لذلك يفضل توجيه الاستثمار في الحاصلات الأخرى التي تجود بأوغندا أو الخوض في تجريب الأصناف المصرية المقاومة لهذا الصدأ وهما صنفي «مصر ١» و «مصر٢» وفي حال عدم انهيار هذه المناعة تحت ظروف الأجواء الأوغندية الرطبة صيفا فيمكن البدء في زراعة قمح هذه الأصناف هناك.

ارتريا – بروندي – رواندا

- مساحات زراعية صغيرة – مراعي طبيعية متسعة – المساحات المروية القابلة للزراعة في أي منها لا تتجاوز مليون فدان فقط.
- يفضل الاستثمار بهذه الدول في مجالات الثروة الحيوانية على المراعي الطبيعية المتوافرة بها.
- الاستقرار الأمني ليس بكاف ويسود بهم النظام القبلي المتعدد المشاكل.

أولوية الاستثمار في دول حوض النيل:

نرى أن أولوية الاستثمار في دول حوض النيل طبقا للوفرة الزراعية بها وأهميتها بالنسبة لتأمين إمدادات المياه لمصر، يمكن ترتيبها فيما يلي:

إرتريا – الكونغو (كدول مؤيدة لموقف مصر) – (السودان – تنزانيا – كينيا – أوغندا) ولهم أهمية واحدة ثم بروندي رواندا وأخيرًا إثيوبيا لموقفها المتعنت ضد مصر .

يمكن الاستثمار في عدة دول في نفس الوقت طبقا للمحصول طبقا للتصور التالي:

- الأرز والذرة في تنزانيا وكينيا

- القمح والشعير والقطن وقصب السكر في أي من: أوغندا وكينيا وتنزانيا والكونغو وإثيوبيا واريتريا.

- المحاصيل الزيتية والقطن: إثيوبيا – ارتريا – تنزانيا – كينيا – أوغندا

- اللحوم الحمراء : السودان – إثيوبيا – كينيا –ارتريا – أوغندا – تنزانيا.

- استغلال أخشاب الغابات وإقامة صناعات الأثاث والورق: الكونغو – السودان – تنزانيا

- استغلال الفاكهة الوفيرة: إقامة مصانع للحفظ وللعصائر في جنوب السودان وأوغندا.